بينهما بتأكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وبإعادة
الجار في المجرور ليتحمل المتصل المرفوع عن طرفه الاتصال
ويناسب المعطوف عليه بتأكيده بالمنفصل ويقوى
مناسبة المجرور بانضمام الجار إليه كما في المعطوف عليه
والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويجب
ويمتنع من الأحوال العارضة له نظرا إلى ما قبله بشرط
أن يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف وإنما قلنا
في الأحوال العارضة له نظرا إلى ما قبله احترازا عن الأحوال
العارضة له من حيث نفسه كالإعراب والبناء والتعريف
والتنكير والإفراد والتثنية والجمع فإن المعطوف
فيها ليس في حكم المعطوف وإنما قلنا بشرط أن لا يكون
ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا
يا رجل والحارث فإن الحارث معطوف على الرجل وليس
في حكمه من حيث تجرده عن اللام فإن ما يقتضي
تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو

وهو مفقود في المعطوف وأما نحو رب شاة
وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين
أي رب شاة وسخلة لها أو محمول على نكارة تعم
الضمير كربه رجلا على الشذوذ وإذا أي رب شاة وسخلة
شاة وكذا المعطوف عليه في أحوال عارضة له بالنظر
إلى نفسه وغيره أي كان المعطوف مثل المعطوف
عليه فلذا أوجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو
لأن ضم زيد بالنظر إلى حرف النداء وإلى كونه مفردا
معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة
وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فإن عبد الله ليس
مثل زيد فإن زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف
ومن ثمة أي من أجل أن المعطوف في حكم المعطوف
عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب ما زيد بقائم
أو قائما ولا ذاهب عمرو إلا الرفع في ذاهب
إذ لو نصب أو خفض لكان معطوفا على قائم

Copyright © King Saud University